المؤسسة العسكرية في الدولة المدنية

الحلقة التاسعة

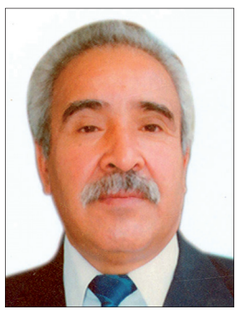

محسن خصروف

وعندما ظهر شكل جديد من السياسيين العسكريين تمثل في الضباط الحزبيين وذلك اثر سقوط حكم أديب الشيشكلي الديكتاتوري عام ١٩٥٤ أفرز هذا الشكل ائتلافا جديدا من العسكريين كان لليسار القومي العربي فيه تأثير كبير .

لقد وجد صغار الضباط في الفكر القومي العربي ضالتهم ، فكانت اتجاهاتهم نحو التغيير تصب في معظمها في الاتجاه الذي يعزز وينمي التوجه الوحدوي ، وبإضفاء الفكر الاشتراكي على التوجه القومي أمكن لجيل الضباط الصغار ، من خلال برامج الأحزاب العروبية وخاصة حزب البعث العربي الاشتراكي بالإضافة إلى الحزب الشيوعي السوري الذي كان شريكا لفترة زمنية في ذلك الائتلاف ، أمكن لذلك الجيل أن يقدم تصوراً جديدا للتغييرات التي تستحق ، وفق تصورهم ، أن تكون محل اهتمام القوى غير التقليدية (٥١).

ولاشك أن لثورة ٢٣ يوليو بشعاراتها الثورية ، التحررية ، الوحدوية التي تبنت قضايا العدل الاجتماعي، بمضامين رأى قادة الثورة أنها تتناسب وظروف المجتمع المصري ، لا شك أنه قد كان لتلك الثورة تأثيراتها الكبيرة على الضباط ذوي الرتب المتوسطة ، والصغيرة في بعض الجيوش العربية الذين انشئوا تنظيمات أسميت بـ تنظيمات « الضباط الأحرار » وقادوا فيما بعد أقساما من جيوشهم ليستولوا على السلطة السياسية ويستبدلوا النظم الملكية بجمهوريات ذات أفق قومي عروبي معاد للاستعمار ، وترفع شعارات تتضمن اتجاهات اقتصادية واجتماعية لا تتعارض في خطوطها العريضة ، وربما بعض التفاصيل ، مع شعارات وأهداف ثورة ٢٣ يوليو في مصر ، كما أن، تأثير ثورة يوليو قد امتد إلى الموقف من الأحزاب السياسية المدنية حيث تم حظر نشاط الأحزاب وخاصة الأحزاب اليسارية التي تبنت الفكر الماركسي ، بمسمياتها المختلفة ، وقد ساد بدلا من ذلك نظام الحزب الواحد (الاتحاد الاشتراكي العربي في كل من مصر والسودان ، ليبيا ، حزب البعث في كل من سوريا والعراق ، التنظيم الشعبي في اليمن لفترة وجيزة حتى تم حله عام ١٩٦٧ أثر انقلاب (٥ نوفمبر) من نفس العام، ثم المؤتمر الشعبي العام والجبهة القومية والحزب الاشتراكي اليمني، وكان هناك مخطط لتنظيم سياسي موحد لدولة الوحدة لولى إصرار الحزب الاشتراكي على تبني التعددية السياسية كأساس للنظام السياسي في اليمن الموحد.

وإذا كان ثم تراجع قد حدث في الأهداف في بعض الدول العربية ، فإن ذلك قد حدث أيضا عقب المراجعة التي شهدتها مصر مع بداية السبعينات ،

(عقب وفاة الزعيم جمال عبد الناصر) وعكست نفسها بشكل مباشر على كثير من قضايا العرب وخاصة الجانب الاقتصادي – الاجتماعي منها ، وأيا كانت الأوضاع اللاحقة لحقبة الستينات ، فإن الأنموذج المصري لحكم الضباط الأحرار قد ظل مائلا أمام العسكريين العرب ، كما أنه في ظل تحريم النشاط الحزبي فإن تركيبه القوات المسلحة قد أصبحت تعكس التنافس الحزبي المحموم من أجل السلطة السياسية التي يمسك العسكريون بزمامها في كثير من الدول العربية ، الأمر الذي ساعد على إزدياد نفوذ المؤسسة العسكرية العربية بشكلٍ مباشر ، بحيث أصبح العسكريون أكثر التصاقاً بالعمل السياسي بطرق شتى ، ذلك أن فقدان الاستقرار السياسي ، ورغبة الأحزاب في توسيع نفوذها داخل المؤسسة العسكرية قد جعل من الصعوبة بمكان إبعاد العسكريين عن التدخل السياسي في شئون الحكم (٥٢).

نماذج التدخل العسكري :

في إطار توجه نظري وأيديولوجي محدد ، قدم بعض العلماء تصنيفات مختلفة لضباط القوات المسلحة في العالم الثالث ، ويرجع اختلاف التصنيف إلى الأسس التي تم الاستناد إليها .

فبينما اعتمد كل من « عاموس بيرلوثر » و « نورد لينجر » على طبيعة التدخل الذي يقوم به ضباط الجيش ، استند « موريس جانويتز » في تفسيره للتدخل إلى الظروف السياسية التي أنشئ في ظلها الجيش وأثر تلك الظروف في حجم وطبيعة التدخل العسكري في الشئون السياسية .

وفي هذا الصدد ليس ثمة اختلافات جوهرية بين تصنيفي كل من « نورد لينجر » و « بيرل موتر» سوى في عدد النماذج ، فقد ذهب الأول إلى تصنيف الضباط إلى ثلاثة نماذج هي : (٥٣).

١–وسطاء Moderators

٢– حراس Guardians

٣– حكام Rulers

أما الثاني (بيرل موتر) فقد اكتفى بتصنيفهم إلى أنموذجين فقط هما : (٥٤).

١– الأنموذج الوسيط The Arbitrator Type

٢– الأنموذج الحاكم . The Ruler Type

وقد جمع « بيرل موتر » في أنموذجه الوسيط خصائص الأنموذجين الأول والثاني عند « نورد لينجر » والحقيقة أنه ليس ثم خلافات أساسية بين خصائص الأنموذجين ، ذلك أن كلا منهما يكرس لهدف واحد هو « حفظ النظام ، والحيلولة دون أي شكل من أشكال التغيير ، وقمع القوى الاجتماعية التي تتطلع إليه واستخدام كل الوسائل لتحقيق ذلك الهدف، بما في ذلك الضغط على الحكومة المدنية والتدخل المباشر وغير المباشر في الانتخابات المحلية والبرلمانية ،والتهديد بالانقلاب ، واللجوء إليه أن اقتضى الأمر ذلك .

وبالنظر إلى ما سبق فسوف يتم تناول أنموذجي الضباط :» الوسيط « والحاكم « فقط وذلك على النحو التالي : –

أولاً : الأنموذج الوسيط :

يتسم ضباط هذا النموذج – وفق الرؤية السابقة – بسمات أساسية هي :

١– قبول النظام الاجتماعي القائم ، ومقاومة أية محاولة لإحداث تغييرات جوهري ة في نظام الحكم أو بنية السلطة التنفيذية Executive Structure ذلك أن دورهم يقوم على أساس أيديولوجي مضاد للتغيير الثوري ، باعتبارهم جزءً من القوى المحافظة وإدارة الضبط التي تستخدمها في وقت واحد ومن أمثلة هذا الأنموذج : ضباط الجيش التركي قبل انقلاب ١٩٠٩ وضباط الجيش الأرجنتيني الذين سيطروا على قيادة القوات المسلحة بعد الإطاحة بـ» خوان بيرون « عام ١٩٥٥ حيث وقفوا إلى جانب السلطة الجديد ودافعوا عنها بقوة في مواجهة الأحزاب والمنظمات النقابية والحركات السياسية اليسارية المتطرفة في الأرجنتين .

ويندرج تحت هذا الأنموذج ضباط الجيش العراقي في العشرينات من القرن العشرين (انقلاب بكر صدقي عام ١٩٢٦) .

٢– يتميز ضباط هذا الأنموذج بأنهم مدنيو التوجيه ، لأن من اختصاصهم حماية الحكومة الدستورية ، والحفاظ عليها .

وحتى عندما تكون الجماعات المدنية غير منتظمة بما فيه الكفاية ، أو عندما يشغل الضباط مراكز في الحكومة ، فإنهم يطيعون تعليمات الجماعة السياسية المدنية ، ولا يفرضون وجهة نظرهم الخاصة ، وذلك بفعل رغبتهم في العودة إلى الثكنات بعد أن يكونوا قد نجحوا في القضاء على الفساد واستعادة الاستقرار السياسي .

على أن عودة هذا النوع من الضباط إلى معسكراتهم لا تعني بالضرورة تنازلهم عن سطوتهم السياسية ، ودورهم المتمثل في حماية النظام ، وذلك هو جوهر التراث « الكمالي »(٥٥). في تركيا ، حيث اعتبر الجيش « جارس للدستور ، كما لعب الجيش في البرازيل دوراً مشابها حتى عام ١٩٦٤.

٣– ليس لضباط الأنموذج الوسيط تنظيم سياسي مستقل ، كما أنهم لا يبذلون جهودا للوصول بحكم الجيش إلى أقصى حد . ويعد اللواء محمد نجيب – وفق رؤية كل من « بيرل موتر » و « نورد لينجر » التي نستعرضها – مثالا لهذا الأنموذج ، حيث لم يكن له أي تنظيم سياسي ، بل تم استقطابه من قبل صغار الضباط الذين كان لهم تنظيمهم الخاص (تنظيم الضباط الأحرار) ، كما أن محمد نجيب قد حاول أن يمنح المدنيين فرصا للمشاركة في الحكم ، إلا أن جهوده قد بات بالفشل ، ثم ما لبث أن أقصي من منصبه بواسطة مجلس قيادة الثورة الذي كان تحت السيطرة الفعلية لـ « جمال عبد الناصر « .

٤– بفرض الجيش الوسيط زمنا محددا لحكم الجيش، وينتظر أن يسلمه إلى نظام مدني مقبول ، ذلك أنه ينظر إلى الحكم العسكري الممتد على أنه « مفسدة لكمال الجيش الحرفي « ولذلك فإنه يشجع الجماعات القادرة دوما على تأسيس نظام مستقر يضمن عدم تقهقر الحكومة المدنية .

وقد يضطر ضباط الجيش الوسيط إلى الاستمرار في الحكم في حالة واحدة هي استمرار الفوضى السياسية ، على الرغم من رغبتهم في العودة إلى الثكنات ، حتى تقوم جماعة مدنية منظمة وقادرة على السيطرة على الحكم .

٥– ولأن هذا النوع من الضباط يخشون الانغماس في العمل السياسي المباشر فإنهم يعملون من خلف الكواليس ، كجماعات ضغط ، في اتجاه تحقيق المطالب الشعبية ، وبذلك يكون التدخل الصريح غير ضروري .

عندما تكون الجماعات المدنية غير منتظمة بما فيه الكفاية ، لإقامة حكومة مدنية ، أو عندما يشغل الضباط مراكز في الحكومة ، فإنهم يطيعون تعليمات الجماعة السياسية المدنية ، ولا يفرضون وجهة نظرهم الخاصة ، وذلك بفعل رغبتهم في العودة إلى الثكنات بعد أن يكونوا قد نجحوا في القضاء على الفساد واستعادة الاستقرار السياسي .

تساؤلات عن الثورة والمصير الغامض

فائز سالم بن عمرو

●،، إذا أردنا مناقشة قضية الربيع العربي ونتائجه على حاضر ومستقبل الأمة العربية والإسلامية ينبغي أن نحتكم للعقل والمنطق ونهجر ثقافة العاطفة والانفعال ، وأن نسلم بأن القراءة السياسية متغيرة ونسبية وقابلة للتبدل واختلاف الحكم والرؤية، فمن يمتدح الثورة ويناصر الربيع العربي لن يدخل الجنة، ومن يرفضه ويذمه فلن يخلد في النار، انطلاقا من هذا المنطق فلا شك بوجود عوامل وأسباب اجتماعية وسياسية تدعو إلى الثورة والانعتاق من حالة الجمود السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فالعرب ليسوا الأمة الوحيدة التي قامت بالثورات أو دعت إليها أو مارستها، فقد سبقتنا الشعوب واكتفينا بتبديع الفكر الثوري وربما تكفيره لننطلق بعد وصول الربيع العربي إلى شواطئنا في مسابقة دينية وثقافية للتنظير للفكر الثوري وشرعيته، تدخل المنطقة العام الثاني من انفجار بركان الربيع العربي وسط تساؤلات كبيرة ومتزايدة تتكاثر في كل يوم من تاريخ هذه الثورة، وليس هذا المقال مسطرا ليكون حكما عاما أو تقييما لهذه الثورات، وإنما قراءة في مقدمات الربيع لنصل إلى النتائج المجهولة التي سيقودنا إليها الربيع العربي بمساره الحالي، فانطلاق الثورة واشتعالها الصاروخي والسريع يجعل الربيع العربي محاطا بالتساؤلات والفجوات دونما تفسير واضح، هذا الغموض والجدل يحتاج للمنجمين والمشعوذين لإزالة طلاسم الطالع الثوري، تلك التساؤلات والفجوات من يستطيع الوقوف عندها وفهمها والربط بين أحداثها وتفاعلاتها سيصل إلى قراءة واقعية ومنطقية للربيع العربي وسيتمكن من استقراء المستقبل ويرسم ملامح المرحلة القادمة، فمن المآخذ والفجوات في مسيرة وانطلاق الربيع العربي:

١. مسلمة منطقية تقول بأن الأمة العربية لم تشهد أي تغيير ثقافي أو اجتماعي أو سياسي يتناسب مع هذا التغيير والزخم الثوري السريع والصاروخي ، ففاقد الشيء لا يعطيه كما يقول المثل، فالأمة ونخبها ومجتمعاتها شهدت تراجعا ثقافيا وفكريا وسياسيا وسادها الفكر الشمولي، وكل أرقام المنظمات تشير إلى تراجع العرب في القراءة والثقافة والتعليم وفي كل المجالات.

٢. ليس اعتباطا أن ترفع هذه الثورات شعار « الشعب يريد إسقاط النظام « ولم يرفعوا شعار تطوير النظام أو تطويره بل يوجد إصرار على الاجتثاث والإقصاء والهدم ، وكان يقال الشرعية الثورية فوق كل الشرعيات القانونية والدستورية والدولية والدينية والأخلاقية، والأمر المحير مع اختلاف الشعوب التي اشتعلت فيها الثورات وتفاوتها الثقافي والسياسي والمكاني إلا أنها توحّدت حول هذا الشعار وغيره من الشعارات التي تكرس الهيمنة والإقصاء، وهذا ما دعا نيلسون مانديلا بعد شهر من قيام الثورة في مصر أن يرسل رسالة لثوار تونس ومصر يدعوهم فيها إلى المصالحة ورفض الإقصاء إذا أرادوا بناء دولة ويتركوا الاحتراب والعنف والانتقام.

٣. إذا أردت أن تنجز مشروعا صغيرا لا بد أن يكون لك أهداف وخطة واضحة وغاية من هذا المشروع ، فكيف تنطلق ثورات تريد التغيير وترفع شعارات كبيرة جدا رفعتها قبلها الأنظمة الثورية السابقة من الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية دون أن تكون لهؤلاء الثوار أو الحركات الشمولية « الإسلامية والليبرالية « أي تصور عملي واقعي لتطبيق هذه الشعارات، فالمعارضة في اليمن طالبت برحيل النظام وراهنت بأن رحيله سيحل كافة قضايا اليمن سواء منها قضية الجنوب أو الحوثيين أو القاعدة، وهذه القضايا استفحلت وكبرت ولم تستطع حكومة الوفاق أن تنجز إلا إبدال العطلة من الجمعة إلى السبت.

٤. شهدت الثورة خدعة كبرى تجلت في خروج الشباب إلى الساحات والميادين وتقديم التضحيات وعند تقاسم الغنائم تمّ تهميش الشباب والمرأة وشرائح اجتماعية كثيرة وتربّعت على السلطة حركات إسلامية وأصولية لم يكن لها أي تواجد في صناعة الثورة ، فانقسم الشارع العربي إلى شباب معارض متمترس في الساحات وإسلاميين يجلسون على أريكة البرلمان المريحة ، وهذا يبشر باستمرار الصراع في دول الربيع العربي .

٥. رفعت الثورات العربية شعار السلمية ، وقد اخترق هذا الشعار وقتل وما زال الإعلام الموجّه يسمي الثورات المسلحة والعنقية في ليبيا وسوريا بالثورات السلمية ، ففي مصر هاجم مسلحون مجهولون مراكز الشرطة فقام الأفراد والضباط بالدفاع عنها وقتل العديد من المهاجمين ، فتمت محاكمة الضباط بتهمة القتل مما أدى إلى أن رجل الشرطة أصبح يتفرج على المواطنين الذين يقومون بالنهب والفوضى على مرأى ومسمع منه كما حصل في أحداث بور سعيد ويبررون موقفهم بقولهم أفضّل أن أحاكم بالتقصير من أن أدان بالقتل، فالثورات التي يطلق عليها سلمية يراد منها إضعاف الأمن والجيش لتعم ثقافة الفوضى ، وهو ما يحصل في كثير من دول الربيع العربي .

٦. ما يحدث على مسمع ومرأى من الدول الغربية وراعية الديمقراطية سابقة خطيرة جدا، فالغرب يدين استعمال العنف مع المتظاهرين الذين يقطعون الشوارع ويهاجمون المراكز ومؤسسات الدولة ، وهو يمنع بالعنف حتى التظاهر والوقوف في الساحات العامة في ميادينه وساحاته كما حصل مع حركة « احتلوا وول ستريت « ويفرض تكتما إعلاميا كبيرا على هذه الحركات ذات المطالب البسيطة والمعاشية مما أدى إلى تراجع أمريكا أربع عشرة درجة في مقياس حرية الإعلام محتلة المرتبة السادسة والثلاثين.

٧. بالغت الدول الغربية في مناصرة الثورات العربية علما بأن الغرب نفسه هو من دعم وأيد الدكتاتوريات العربية، فقد انتهك الناتو قرار الأمم المتحدة في حظر الطيران على ليبيا وشارك في المعركة ميدانيا، وهذا يعارض مواثيق الأمم المتحدة ويعدّ جريمة حرب ورفض الغرب حتى التحقيق في جرائم القتل متناسيا شعار الديمقراطية والشفافية، وتذهل حين تشاهد قناة غربية مثل « يورو نيوز « أو قناة « فرنسا « ٢٤تعرض الجيش الحر السوري يفجر دبابة للجيش السوري وهم يطلقون صرخات الله أكبر، إضافة إلى عرض جثث السوريين من الجنود والمواطنين ملقاة في الشوارع متناسين حقوق الإنسان وانتهاك القيم الإعلامية العالمية التي تمنع بث صور الجثث والقتلى.

– ٨تذكرك أحداث الربيع العربي بقصة علي بابا والأربعين حراميا ، فالثورة في مصر تصيح بحسني مبارك وتتم مجزرة في المحاكم بفتح ٢٠٠ ألف قضية ومحاكمة في مشهد انتقامي غريب ولا تتم محاكمة عمر سليمان رئيس الاستخبارات المصرية ونائب الرئيس وصانع مآسي مصر والمشرف الأساسي على ملفات التعذيب والقتل وتجويع الشعب الفلسطيني وراعي العلاقات مع إسرائيل بل يأتي مرشحا للرئاسة مدعوما من الجيش ويبدأ حملته الانتخابية من ميدان العباسية المشهور بانطلاق الحملات المؤيدة للجيش منذ بداية الثورة، فما حدث في مصر يؤكد على وجود صفقة تمت بين الجيش وعمر سليمان والإخوان المسلمين برعاية أمريكية .

٩. شهد الربيع العربي قفزات فكرية وتغييرا في المواقف كبيراً جدا لا يمكن استيعابه فالحركات الإسلامية والسلفية التي كانت ترفع شعار الولاء والبراءة ومعاداة الغرب وأمريكا وترفض الانتخابات والاحتكام لغير شرع الله وترفض الخروج على الحاكم وتكفّر الفكر الثوري تنقلب فجأة لتأييد الثورات وتعتبر الغرب وأمريكا المنقذ للشعوب وتجيز الانتخابات وتقاتل مع الناتو في ليبيا، والأغرب بأن الغرب يقرون بوجود جماعات إرهابية ومسلحة ويقدمون لهم الدعم في الوقت نفسه، فوزير الدفاع الأمريكي « بانيتا « وجفري فيلتمان مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى يعترفان تحت القسم الأمريكي في الكونجرس بوجود جماعات إرهابية تقاتل مع المعارضة السورية ومع ذلك يسخّر الغرب كل وسائله لدعم هذه المعارضة التي يصفونها بالإرهابية .

١٠. المحك الحقيقي للحكم على هذا الربيع الثوري هو بنتائجه وثمرته، فقد أدى الربيع العربي إلى إضعاف الشعوب العربية وتشتتها، وإذكاء الصراعات المذهبية والاثنية والمناطقية والقبلية والسياسية كما يحدث في مصر وليبيا وسوريا، وساهم في إضعاف المؤسسات الأمنية والعسكرية فأنبوب النفط في مصر يفجر للمرة الرابعة عشرة، وساعد في انتشار الفوضى واشتغال العرب بأنفسهم وتناسي قضاياهم الوطنية والمصيرية، وقاد إلى تهميش قضية فلسطين وتصفيتها تماما، وكرس فرض الوصاية الغربية على العرب، وأضعف الدول العربية وقوّى إسرائيل.

شهد الربيع العربي قفزات فكرية وتغييراً في المواقف كبيرا جدا لا يمكن استيعابه فالحركات الإسلامية والسلفية التي كانت ترفع شعار الولاء والبراءة ومعاداة الغرب وأمريكا وترفض الانتخابات والاحتكام لغير شرع الله وترفض الخروج على الحاكم وتكفّر الفكر الثوري تنقلب فجأة لتأييد الثورات وتعتبر الغرب وأمريكا المنقذ للشعوب وتجيز الانتخابات وتقاتل مع الناتو في ليبيا

■ إعلامي وكاتب من اليمن . حضرموت
faizbinamar12@gmail.com

حتى لا تساهم الجامعات اليمنية في تشجيع العنف المجتمعي ؟!! (2)

د/ سعاد سالم السبع

أشرت في مقالين سابقين إلى بعض مشكلات ضعف التدريس في الجامعات اليمنية ، ومنها جامعة صنعاء، كإقحام عضو هيئة التدريس في تدريس مواد ليست من تخصصه ، وضعف تأهيل بعضهم ، وضعف شخصية بعضهم، وانشغال معظم أعضاء هيئة التدريس خارج الجامعة، وانعدام التقييم والتقويم للأداء التدريسي في الجامعات.

وهناك مشكلات أخرى تساهم في تدهور الأداء التدريسي في الجامعات اليمنية؛ بل وفي تشجيع العنف المجتمعي؛ ربما أخطرها يعود إلى استبداد بعض أعضاء هيئة التدريس القدماء وانفرادهم باتخاذ القرارات في كلياتهم، وتجييركل أنشطة الكليات لصالحهم، وعدم إتاحة الفرصة لأي إبداع يقوم به غيرهم ، وإذا اضطروا للاستعانة بالآخرين، فهي بشروطهم هم من باب الأنانية والخوف من المنافسة، مما تسبب في إحباط أعضاء هيئة التدريس الآخرين وشعورهم بالظلم، وجعلهم يدخلون في مشكلات وتحديات لانتزاع الحقوق بدلا من الانصراف للإبداع في التدريس الجامعي، وفي خدمة المجتمع..

هذا هو واقع الكبار الذي لم يجرؤ على مناقشته أحد في الماضي، ولا بد أن يتغير هذا الواقع لأنه يهدد السلم الاجتماعي داخل الجامعات، ويضعف الأداء؛ فكلما زاد الظلم في الجامعات تدهور التدريس على كل المستويات، وزاد اقتناع صفوة المجتمع بعدم جدوى النظم والقوانين في إنصاف المظلومين لأن الشياطين يلتفون عليها وينكرون الحق إذا لم يكن في صالحهم، ويظنون الباطل حقا إذا كان سيخدمهم، ويرضي عنجهيتهم، وذلك الوضع سيجعل المظلومين من صفوة المجتمع الذين يعول عليهم في التنوير يلجأون إلى أساليب أخرى لمواجهة الظلم قد تكون غير موافقة لمبادئهم دفاعا عن النفس ... وهذا جرس إنذار يهدد مؤسسات عقل الأمة إن لم يوضع حد للأيهمة والظلم ويحتكم الجميع إلى المعايير العلمية ويكون التميز حسب الأداء المحكوم بالقيم الجامعية ..

لقد صارت سيطرة الكبار في الجامعات اليمنية ظاهرة ملاحظة من الجميع حتى في ما يخص المواد التي تقع في تخصصاتهم؛ حيث نجدهم يستحوذون عليها طوال الحياة ويمنعون غيرهم من الاقتراب منها مهما كانت الأحوال، ويشتد استحواذهم كلما أحسّوا بالغيرة من نظرائهم القادمين في تخصصاتهم، وبخاصة أن بعضهم يشعرون أنهم غير قادرين على المنافسة الشريفة ، فيختلقون المشكلات ويشنون الحرب الضارية على منافسيهم بأساليب غير أخلاقية تصل إلى التهميش والتشكيك في قدرات الآخرين وعدم قبولهم والاستيلاء على حقوقهم وإلقاء التهم الباطلة عليهم...

ولأن بعض إدارات الكليات غير حازمة في التعامل مع مخالفات الكبار– لحسابات ليست منها المصلحة العامة–نجد أن مثل هؤلاء المستبدين يصدقون ظنونهم، ويصبح الباطل في نظرهم حقا ، ويتصدرون المشهد كأنهم أصحاب حق ؛ فتزيد قوتهم ويفرضون سيطرتهم على الجميع بمن فيها إدارات الكليات ، ويمررون رغباتهم رغم أنف الجميع لأنهم واثقون أن الصمت عنهم هو تسليم بسطوتهم وتأييد لأفعالهم ، وبالتالي ترتفع مستويات أنانيتهم وتمتد أطماعهم إلى الإخلال بنظام التدريس الجامعي، فيرغمون الإدارات على اختلاق جداول وهمية لهم، وإعفائهم من مهامهم القانونية، أو يعطون الحرية الكاملة للعبث بالجداول الدراسية الموجودة كما يريدون فيحتجزون القاعات التي تروق لهم والساعات التي يفضلونها، والطلاب الذين يحددونهم ، ولهم الحق في الغياب متى ما أرادوا ، والحضور حينما يجودون، وهذا الوضع يضايق حتى الموظفين، فقد شكا لي أحد الموظفين المسئولين عن إعداد الجداول الدراسية أن مثل هؤلاء الأساتذة يحذرونه قبل إعداد الجدول ، فيتصل به كل واحد منهم ويقول:(احذر أن تضع لي محاضرات قبل العاشرة صباحا لأنني نائم، أو أيام كذا وكذا لأنني مشغول، أو يوم الخميس لأنه يوم راحتي...) ثم يتابع الموظف الشكوى قائلا: (تصوري أن كثيرا منهم ليس لديه سوى يوم واحد في جامعته الحكومية) .. أنا لست أدري كيف سيتم إصلاح التعليم الجامعي في ظل تعنت مثل هؤلاء ؟!! أصبحوا كأنهم باباوات ينفذون أوامر الرب والبقية ينتظرون رضاهم ووساطاتهم ليصلوا إلى أرض السلام والأمان الوظيفي..

والذي يثير العجب أن الصمت عن هؤلاء مصحوب بالتأفف منهم من الجميع وبإدراك حجم الأخطاء التي يرتكبونها ضد تطوير الأداء التدريسي وضد حقوق زملائهم ، لكن دون فعل شيء ما لتغيير الواقع على أمل أن تأتي قوة خفية لإنهاء سيطرتهم غير المقبولة وغير القانونية..

من العيب أن تظل إدارات الكليات والغالبية من أعضاء هيئة التدريس مستسلمين لسيطرة واحد أو اثنين من أعضاء هيئة التدريس في أية كلية إذا ظهرت للجميع أنانيتهم وحرصهم على تدمير كل شيء جميل من أجل مصالح شخصية، ولتعلم إدارات الكليات أن سياسة (ريح دماغك ودع غيرك يتخذ القرار الصعب) لم تعد مجدية في ظل اختراق القيم الجامعية، وانتشار العنف اللفظي والسلوكي في الحرم الجامعي..

وعليه فإن الواجب دعم أي عضو هيئة تدريس يخترق الرتابة ويكسر حاجز الخوف، ويتحدى حراس بقاء الحال على ما هو عليه والصبر على المتعنتين حتى يتقاعدوا لأنهم لن يتقاعدوا إلا بأمر عزرائيل...

لا بد أن نخفف من الاتكالية ومن ثقافة (الظالم أمره إلى الله) ليس يأسا من انتقام الله –عز وجل– ولكن إرضاء لله ، فالله يحب المسلم القوي الذي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، وبقاء سياسة الاستحواذ والتمييز العنصري والطائفي والمناطقي والسياسي والمصلحي بين أعضاء هيئة التدريس في حاضنات مستقبل الأمة، سيظل أكبر مشكلة تهدد الأداء التدريسي في الجامعات، ويشجع العنف ...نحن ننتظر أن يتم التمييز بين أعضاء هيئة التدريس وفق المعايير العلمية والأداء الجيد ، ما لم فكل أستاذ سوف (يفش غله) في القاعات الدراسية، ولن يجد الطالب الجامعي سوى مقررات لترسيخ العنف والعقد وثقافة النفخ والإحباط وتجهيل العقول وتدمير ما تبقى من الخلايا النشطة في مخ الجامعات اليمنية، وربما يحمل أستاذ الجامعة الآلي بدلا عن الطبشور إلى قاعات الدرس إن لم يتغير الحال..

■ أستاذ المناهج وطرائق التدريس المشارك بكلية التربية –جامعة صنعاء
suadyemen@gmail.com

مثل الناس ياناس

يحيى نشوان

■ تحسن وضع موظفي الكهرباء وتخلف ذلك عن موظفي المياه

لما لايسرى على موظفي قطاع المياه مايسرى على قطاع الكهرباء من امتيازات وحقوق كانت مسلوبة وبدأت تعود بما فيها بدل المواصلات التى حسنت من ظروف الموظف برغم ان ايرادات المياه أفضل من ايرادات الكهرباء وتقدرعملية التحسن في وضع موظفي الكهرباء بنسبة١٠٠٪اوربما اكثرتصل الى أكثر من راتب ونصف الراتب شهريا حيث يستفيد أقل موظف مالا يقل عن ثلاثين الف ريال شهريا ... وهذا المبلغ ربما قاصر على المتعاقدين بينما يتقاضى مدراء الادارات ومدراء العموم مالا يقل عن ستين أو سبعين الف ريال شهريا مضافة الى الراتب والامتيازات الأخرى غير المذكوره وهو تحسن نتمنى ان يشمل كل القطاعات الحكومية وأولها الأقرب وهو قطاع المياه، والكهرباء والمياه توأمان فما الذى استجد ولما هذه المؤامرة سيما على المؤسسة العامة» الادارة العامة» ويبدوا ان النقابات المخولة بالمتابعة والاهتمام نائمة وربما انها تغض الطرف الله يعلم فقط مثل الناس ياناس الكل موظفو حكومه ولا احد أحسن من احد وما يسرى على الكهرباء يجب ان يسرى على كل المؤسسات الحكوميه ايا كانت صغيرة أو كبيرة حاضرة أو غائبة نائمة أو صاحية محلية أو دولية غنية أو فقيرة ..الخ.

ارتباك

محمد العلائي

■ أعيش فقدان رؤية وتخبط فادح، كل فكرة تفقد قيمتها ما إن اكتبها، ويستولي عليّ شعور بالهزيمة وأن مقدرتي في الكتابة ضعيفة. يتفق لي في لحظات نادرة أن تتبدى الصورة العامة واضحة كل الوضوح، فينتابني مزيج من الاحساس بالمسرة والرهبة كمن حصل على موقع فريد يمنحه امتياز أن يطل على كامل تفاصيل مشهد من الاشتباك متعدد الاطراف، وحيث يرى الجميع، يرى حتى الاعماق، فيما لا يراه أحد.

ابدأ ذهنيا في تسجيلها من زوايا متعددة ومن ثم تخزينها في ذاكرتي. لكن تلك الصور ما تلبث بعد دقائق أن تبهت وتهتز وبعضها يختفي. وما ان أشرع في استعادتها وتحويلها إلى كلمات حتى تصبح غير ما كنت قد تخيلت أنني استكشفته، ناقصة وسيئة الترتيب، وحين أنتهي من وصفها تبدو لي باهتة وركيكة وبلا معنى على نحو يرثى له.

حزب للمستقبل

محمود ياسين

كانت الثورة فرصة الإصلاح ليؤهل نفسه ويصبح صالحا للاستخدام المستقبلي،ووضع الإصلاحيين من جيل المستقبل وذهنيتهم في قلب ماكينة الحزب.

لكنه استخدم أدواته التقليدية من خطباء ومليشيات وتصفية حسابات تاريخيه،ناهيك عن استخدام الثورة في الكسب التنظيمي وبقي الإصلاح الذي نحلم أن يكونه مجرد أصدقاء نصادفهم ونبادلهم الأمل بترشيد الجماعة.

السؤال هو:هل يمكن من الأصل أن يكون حزب اسلامي حزبا للمستقبل؟

أعجبني × × المشاركة × منذ٤٠ دقيقة.